Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والتالي، واستثناء عين التالي لا ينتج، وعدم انحصار القسمة، أو القسمة غير واردة ألبتة، ووجود التالي لا يلزم منه وجود المقدم، والخلو من الحد الأوسط، وإثبات التناقض، واستعمال المشترك اللفظي، والتفسير بالنفي.

ب ـ النقد المادي:

لكن أهم الانتقادات التي اعتمد عليها هي ما يتعلق بمادة القياس التي هي اليقينيات والمشاهدات والمجربات والْمُتَواتِرَات والحدسيات. ولهذا نجد الرياضيات والهندسة والفيزياء والفلك والعقليات والنفسانيات هي أدواته المفصلة لدحض حجج الخصوم. وبِحُجَجِهِ هَذِهِ أحال أقيستهم إلى مجرد مغالطات وفي أحسن الأحوال إلى جدل. وقد أشار إلى هذا مرة حيث قال: «إن القياس الحملي الذي صححوا به لزوم التالي للمقدم مقدمته الكبرى من المقدمات المشهورة، وليس من الأوليات. ولو كانت من الأوليات لاطردت في جميع الصور»[27].

3 ـ براهينه:

تلك هي انتقاداته الصورية والمادية لبراهين خصومه؛ وهو حينما كان ينتقد يقدم براهينه الخاصة التي يعتقدها صحيحة صورة ومادة لاعتمادها على صور القياس السليمة وعلى المواد اليقينية. ويجد القارىء عنده أقيسة مختلفة حَملية وشرطية وممتزجة؛ فمن البراهين الحملية استخدم مرتين القياس من الشكل الأول من الضرب الأول عند التدليل على حدوث العالم وعند الحديث عن علم الله:

- كل موجود سوى الله تعالى فهو جائز بالنظر إلى ذاته، وكل جائز بالنظر إلى ذاته حادث، فكل موجود سوى الله تعالى حادث.

- وكل موجود سوى الله تعالى فهو واقع بقدرته وإرادته، وكل واقع بقدرته وإرادته فهو معلوم؛ فكل معلوم موجود.

على أن أغلب أقيسته كانت من القضايا الشرطية المتصلة والمنفصلة. وكما كان ينازع الخصوم في عدم لزوم التالي للمقدم فإنه كان ينازع نفسه ثم يصحح أدلته بأنواع من التصحيح؛ منها التصحيح الصوري المنطقي. هكذا يتساءل عن محل النزاع في الدليل الأول فيفترض أنه في المقدمتين معاً؛ ومع أن خصمه لا ينازع في المقدمة

(27) ما تقدم، ص 206.